الحدث

عادت الاشتباكات إلى العاصمة الليبية طرابلس، صباح أمس الثلاثاء، بعد إعلان فتحي باشاغا وصوله إليها مع عدد من وزراء حكومته، لتتحرك كتائب مسلحة موالية لحكومة عبد الحميد الدبيبة وتندلع مواجهات مع قوات كانت قد أعلنت تأمين زيارة باشاغا، ليضطر الأخير للمغادرة

اشتباكات طرابلس

فشل محاولة باشاغا للاستقرار في العاصمة

طرابلس ـ **اسامة علي**
القاهرة ـ **العربي الجديد**

كادت العاصمة الليبية طرابلس تنزلق أمس الثلاثاء إلى موجة جديدة من العنف، فجّرتها محاولة رئيس الحكومة المكلفة من البرلمان فتحي باشاغا الاستقرار فيها، لتندلع اشتباكات عنيفة لنحو ساعتين صباح أمس بين كتائب عسكرية موالية لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، وأخرى أعلنت استقبال باشاغا في مقرها، قبل أن تنتهي الأحداث بإعلان الأخير الخروج من العاصمة. لكن ذلك فتح جدلاً حول خلفيات ما جرى، مع تضارب المعلومات حول الدوافع التي قادت باشاغا للقيام بخطوته، خصوصاً أن حكومته كانت قد أكدت أنها ستمارس مهامها من سرت، إضافة إلى التسريبات عن ضغوط إقليمية ودولية أجبرته على المغادرة. وهذه المرة الثانية التي يحاول فيها باشاغا الدخول إلى العاصمة، بعد مرة أولى في 12 مارس/آذار الماضي، إذ تحركت قافلة عسكرية موالية له من مصراتة إلى طرابلس لكنها لم تدخل العاصمة.

وأطل باشاغا بشكل مفاجئ في تسجيل مصور فجر أمس الثلاثاء معلناً وصوله مع عدد من وزرائه إلى طرابلس، وقائلاً إنه لاقى ترحيباً حاراً عند دخوله المدينة. كذلك تداولت وسائل إعلام محلية بياناً لعمداء بلديات العاصمة، وعدد من النواب، مرحبين بدخول باشاغا إلى طرابلس. من جهته، وجّه وزير الداخلية في حكومة باشاغا، عصام أبو زريبة، فجر أمس، كلمة للشعب الليبي، أعلن فيها أن الحكومة «بصدد استلام كافة الوزارات والمؤسسات داخل العاصمة».

وجاءت المفاجأة بإصدار «كتيبة النواصي»، التابعة لوزارة الداخلية في حكومة الدبيبة، بياناً فجر أمس رحبت فيه بدخول باشاغا إلى العاصمة، وأمّنت دخوله واستضافته في مقرها. لكن سرعان ما تحركت كتائب موالية للدبيبة، أبرزها «جهاز دعم الاستقرار»، لتندلع اشتباكات استخدمت فيها أسلحة رشاشة خفيفة ومتوسطة وثقيلة، قرب مقر «كتيبة النواصي» وفي أنحاء أخرى من طرابلس، أفيد لاحقاً عن تسجيل «خسائر بشرية» فيها. بعدها، أعلن باشاغا، خلال سلسلة تغريدات، خروجه من طرابلس بـ«سلام وأمن». وقال في إحدى التغريدات «رغم دخولنا السلمي للعاصمة من دون استخدام العنف وقوة السلاح واستقبالنا من قبل أهل طرابلس الأفاضل، فوجئنا بالتصعيد العسكري الخطير الذي أقدمت عليه مجموعات مسلحة تابعة للحكومة منتهية الولاية». وأضاف أنه خرج «حرصاً على أمن وسلامة المواطنين وحقناً للدماء». فيما حاولت «العربي الجديد» التواصل مع مكتب باشاغا من دون الحصول على رد.

وذكر ضابط في مديرية أمن طرابلس، طلب عدم الكشف عن هويته، لـ«العربي الجديد»، أن باشاغا وصل إلى طرابلس عن طريق بلدة الزنتان (180 كيلومتراً غرب طرابلس) برفقة رتل مسلح تابع لكتيبة النواصي، مروراً بمناطق سيطرة اللواء 444، جنوب شرق طرابلس، الذي لم يعترضه. وأضاف «كان من المفترض أن ينظم عدد من التشكيلات المسلحة متوسطة التسليح والموزعة في أكثر من مكان في طرابلس، عملية سيطرة سريعة على مقار الحكومة، لكن جهاز دعم الاستقرار فاجأ الجميع بحجم القوة التي قدمت بنغازي، وطوّق سريعاً مقر كتيبة النواصي، وكل ذلك حدا بالكتائب الأخرى إلى التراجع عن وعودها لباشاغا». وبعد نحو أربع ساعات من ظهور باشاغا في كلمة مرئية مقتضبة أكد فيها دخوله طرابلس، تمكن قائد اللواء 444 من الدخول في وساطة لإنهاء الاشتباكات وتوفير ممر آمن لخروج باشاغا، وهو ما تم بنقله إلى مقر اللواء 444 تحت حراسة مشددة، وفقاً للمصدر الأمني.

وقالت مصادر ليبية لـ«العربي الجديد» إن اتفاقاً جرى بين ممثلي باشاغا وقادة بعض التشكيلات المسلحة في طرابلس، أثناء لقائهم في اجتماعات مونترو في سويسرا غير الرسمية، الأسبوع الماضي، أكد خلالها هؤلاء القادة استعدادهم لتقديم الحماية لباشاغا وتسهيل وصوله إلى مقرات الحكومة في طرابلس. ووفقاً للمصادر، فإن نتائج اجتماعات مونترو كان أبرزها اتفاق القادة العسكريين على ضرورة توحيد المؤسسة العسكرية في البلاد والبدء في وضع خطط لذلك بدءاً من اجتماعات التي ستجرى في المغرب في الفترة المقبلة.

لكن المصادر قالت إن باشاغا يواجه نقداً محلياً كبيراً حيال خطوة دخول طرابلس من دون تنسيق كامل مع داعميه. وأكدت المصادر أن من بين منتقدي باشاغا عدداً من النواب المقربين من رئاسة مجلس النواب، بمن فيهم رئيس البرلمان عقيلة صالح، وكان صالح قد أبلغ السفير الأميركي لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، أثناء لقائه به في القاهرة أخيراً، عزم باشاغا وحكومته العمل من مدينة سرت، وسط البلاد.

لكن مصادر دبلوماسية مصرية كشفت لـ«العربي الجديد» أن اتصالاً «متوتراً» جرى بين نورلاند، ووزير الخارجية المصري سامح شكري، الذي تدعم بلاده باشاغا، في أعقاب اندلاع الاشتباكات في طرابلس أمس. وأوضحت المصادر أن المسؤول الأميركي أكد باشاغا للانسحاب فوراً من العاصمة لمنع اندلاع مواجهات أوسع». وأشارت المصادر إلى أن شكري أكد خلال الاتصال «عدم مسؤولية القاهرة عن الخطوة التي أقدم عليها باشاغا»، مضيفة أن نورلاند شدّد لشكري على أن الولايات المتحدة «لن تسمح ببقاء باشاغا في العاصمة، وأنها تعارض تلك الخطوة»، محذراً من أنه «ستكون هناك إجراءات عقابية بحال بقي هناك».

وأعربت السفارة الأميركية في ليبيا عن «قلقها من اشتباكات طرابلس»، داعية جميع الجماعات المسلحة إلى الامتناع عن العنف. وأضافت في منشور لها أن «استبلاء القادة السياسيين على السلطة أو الاحتفاظ بها من خلال العنف سيؤدي فقط الليبيين»، مضيفة أن السبيل الوحيد القابل للتطبيق للوصول إلى قيادة شرعية هو السماح لليبيين باختيار قادتهم.

وفي السياق، قال مصدر خاص مقرب من اللجنة المعنية بالملف الليبي في مصر، لـ«العربي الجديد»، إن «اتصالات جرت فجر أمس الثلاثاء بين المسؤولين في جهاز المخابرات العامة المصري، ومسؤولين في مكتب باشاغا، أسفرت عن انسحاب الأخير من طرابلس، بعد اتصالات إقليمية طلبت تدخّل مصر». وأشار إلى أن رسائل وصلت إلى القاهرة «تؤكد استعداد الجزائر للتعامل مع المشهد في ليبيا بشكل يحفظ أمنها الخاص من جهة ويضمن استقرار الأوضاع في البلد الجار لها من جهة أخرى»، مؤكداً أن «الرسائل الجزائرية تضمنت تشديداً على عدم القبول بحكومة باشاغا تحت أي ظرف». وقال المصدر إن الجزائر «أكدت أنها لن تعترف بأي حكومة أو سلطة تنفيذية جديدة في ليبيا بخلاف حكومة الوحدة إلى حين إنجاز انتخابات تنتج عنها سلطة جديدة». وبحسب المصدر، فإن القاهرة خلال الفترة الأخيرة «أخذت خطوة للوراء على صعيد التعامل الخشن»، مؤكداً أن مصر «لا تتبنى حلولاً عسكرية في هذه الأثناء، كون الأوضاع الإقليمية الحالية لا تتحمل أي أزمات جديدة في المنطقة»، ومشيراً إلى أنه «تم إبلاغ باشاغا بالرؤية المصرية». وأوضح المصدر أن هناك «عدم رضا مصرياً بشأن بعض تحركات واتصالات باشاغا خلال الأيام الأخيرة، والتي كان من بينها لجوئه إلى تركيا لانتزاع شرعية لحكومته على حساب الدعم المصري». في غضون ذلك، قال المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية أحمد حافظ إن مصر «تتابع بقلق التطورات في طرابلس»، مؤكداً أن «موقف بلاده بضرورة الحفاظ على الهدوء في ليبيا، والحفاظ على الأرواح والممتلكات، ومقدرات الشعب الليبي». وحثّ «جميع الأطراف الليبية على ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي خطوات من شأنها تأجيج العنف».

على المقلب الآخر، تحدثت وزارة الدفاع في حكومة الدبيبة عن «محاولة تسلل» من قبل «مجموعة مسلحة خارجة عن القانون إلى داخل طرابلس لإثارة الفوضى باستخدام السلاح». وأكدت في بيان أن «الأجهزة العسكرية والأمنية تعاملت بإجراءات حازمة ومهنية لمنع هذه الفوضى وإعادة الاستقرار للعاصمة، ما أدى إلى فرار المجموعة المسلحة». وأضافت «تسببت هذه العملية الصبيانية المدعومة بأجندة حزبية في أضرار مادية وبشرية ما زالت أجهزة الدولة تعمل على حصرها ومعالجتها». وأكدت أنها «ستضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه المس بأمن المواطنين وسلامتهم».

من جهته، قال الدبيبة، في تصريحات خلال جولة تفقدية للأضرار الناجمة عن الاشتباكات، إن من يريد حكم البلاد عليه التوجه إلى الانتخابات. وأضاف: «ناوين الشر وناوين الحرب والدمار»، في إشارة إلى باشاغا والكتائب الموالية له. وتابع، وفق فيديو مصور له أثناء جولته التفقدية، ودمروا وتسببوا في خسائر لأرزاق الناس والليبيين». كذلك طالب الدبيبة النائب العام والمدعي العسكري بفتح تحقيق بشأن الاشتباكات المسلحة في طرابلس.

من جهته، دان رئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، الاشتباكات «بين الإخوة» في أجزاء من طرابلس، داعياً في بيان مقتضب إلى إيقافها «فوراً». وأكد أن «الحل الوحيد للانسداد السياسي هو مسار دستوري وانتخابات». وأضاف «لا حل أساسه الانتخابات». كذلك أبدت المستشارة الأممية ستيفاني ويليامز قلقها البالغ إزاء الاشتباكات، وحثّت على «ضبط النفس والامتناع عن الأعمال الاستفزازية، بما في ذلك الخطاب التحريضي والمشاركة في الاشتباكات وتعبئة القوات».

دعوات لحل دائم

اعرب الامين العام للجامعة العربية احمد ابو الغيط عن «بالغ القلق» من اشتباكات طرابلس، وطالب في بيان بـ«تهيئة الاجواء المناسبة لإجراء الانتخابات في اقرب فرصة». كما دعت السفارة البريطانية لدى طرابلس، في بيان، اطراف النزاع الليبي الى ضبط النفس وايجاد حل سياسي دائم ونزع فتيل التوتر والعمل في حوار هادف نحو اجراء انتخابات، من جهتها، حثت السفارة الاسبانية جميع الجهات على «التصرف بمسؤولية والامتناع عن العنف».

مصادر ليبية: تشكيلات مسلحة أكدت لباشاغا استعدادها لحمايته

اتصل نورلاند بشكري مطالبا بالضغط على باشاغا للانسحاب

كارثة سياسية

قال الباحث المتخصص في الشأن الليبي جلال حرشاوي، لـ«فرانس برس»، إن هذا الاستسلام من جانب فتحي باشاغا «سيضعفه بشكل كبير، لأن الحجة التي لطالما طرحها، وهي أنه يحظى بتأييد شعبي ومن فصائل مسلحة في الغرب الليبي، ولا سيما في طرابلس، قد تحولت ضده». من جهته، رأى مدير مركز ابحاث «صادف» انس القماطي، في تصريح لـ«فرانس برس»، أن إحباط دخول باشاغا إلى طرابلس «كارثة سياسية عليه، إذ يتعرض لضغوط لإثبات جدارته لخليفة حفتر».

للحديث تتمة...

الجزائر... مزيد من الشرق

عثمان لحياني

في يونيو/ حزيران 2021، سُئل الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في حوار مع صحيفة «لوبوان» الفرنسية عن سبب التطور الكبير للعلاقات بين الجزائر وأنقرة، وارتفاع حجم الاستثمارات التركية. هو سؤال كان يعبّر عن انزعاج وقلق فرنسي غير معلن من توجّه الجزائر نحو منح تركيا مساحة مساهمة وشراكة اقتصادية أكبر، خصوصاً بعدما أزاحت أنقرة باريس من تصدّر لائحة المستثمرين في الجزائر، وباتت تحتل الصدارة بحجم 5 مليارات دولار. في الوقت نفسه، كان حجم الاستثمارات الفرنسية يسجل تراجعاً كبيراً لاعتبارات سياسية بالأساس ولتغير في العلاقة بين الجزائر وباريس. لكن تبون رد قائلاً: «أولئك الذين أزعجتهم هذه العلاقة بين الجزائر وتركيا، عليهم فقط أن يأتوا ويستثمروا عندنا».

بقدر ما يفسر تصريح تبون وجود تفسير براغماتي واضح واعتبارات اقتصادية بحتة على أساس المنفعة المتبادلة لتطوّر العلاقات بين الجزائر وتركيا، مستفيدة من عوامل عميقة في العلاقات التاريخية والثقافية، يقدر ما يحمل رهاناً سياسياً جزائرياً واضحاً على القوى الاقتصادية الصاعدة في العالم، وبينها تركيا.

كما يعكس رغبة الجزائر في التحرر من قيود التبعية والضغوط الفرنسية التي كانت تعرقل لعقود كل محاولات تقارب الجزائر مع عمقه العربي والإسلامي، سياسياً واقتصادياً، خصوصاً أن تمركز اللوبيات الموالية لباريس في عمق السلطة والإدارة الجزائرية، أو ما يسمى «حزب فرنسا في الجزائر»، عرقل كل رغبة في حضور اقتصادي وسياسي لقوى من خارج الدائرة الغربية، واستهدف الاستثمارات الآتية من الشرق عموماً. ما يعزز هذا الرهان سلسلة الزيارات التي قام بها تبون إلى الخارج منذ اعتلائه سدة الحكم في ديسمبر/ كانون الأول 2019، والتي قادته إلى خمس وجهات عربية، السعودية في فبراير/ شباط 2020 ثم تونس ومصر وقطر والكويت بين ديسمبر 2021 حتى فبراير 2022.

يُبرز ذلك وجود رغبة واضحة للسلطة السياسية في الجزائر لإجراء مراجعة جدية للعلاقات مع دول الشرق باتجاه تعزيزها، والانخياز إلى المحيط الإقليمي الذي كانت له أكثر مساهمات تاريخية في دعم الجزائر في ظروف سابقة، بعد فترة من استغراق الجزائر في علاقاتها مع الغرب. أما علاقة الجزائر مع الغرب، سواء كانت الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي ودوله أو حلف شمال الأطلسي، فهي مشوبة بالحذر لاعتبارات سياسية وتاريخية.

تقرير

الأزمة العراقية: الفصائل المسلحة تتبادل الوعيد

بغداد ـ **عادل النواب**

لأول مرة منذ بداية الأزمة السياسية الحالية التي يشهدها العراق، منذ ما يزيد على ستة أشهر، تظهر مواقف معلنة لفصائل مسلحة حليفة لإيران، وأخرى مرتبطة بالتيار الصدري برزعامة مقتدى الصدر، وتتعلق تحديداً بأزمة تشكيل الحكومة الجديدة. التدخل، الذي حمل تلميحات واضحة للأجنحة المسلحة في العراق، وأنحاز إلى طرفي الأزمة، أثار مخاوف المراقبين من ارتدادات أمنية سلبية على أمن البلد عموماً، وتحديداً العاصمة بغداد الهش أساساً، حيث تتركز مقرات أكثر من 50 فصيلاً مسلحاً فيها. وبعد ساعات من كلمة للصدر أعلن فيها رفضه التحالف مع «الإطار التنسيقي»، متهماً إياه بالاستقواء بالخارج، والـ«تكاتف»، لإفشال مشروع حكومة الأغلبية الوطنية، وأنه لن يقبل بعودة المحاصصة الطائفية لتشكيل الحكومة الجديدة، أصدرت ما تعرف بـ«الهيئة التنسيقية لفصائل المقاومة الإسلامية» بياناً، قالت فيه إنها ترى أن الخلافات السياسية تتصاعد، على عكس ما كانت تأمله وهناك تشبث بالموقف. وأضاف البيان أن «الهيئة التنسيقية لفصائل المقاومة الإسلامية تخشى من أن هذا الأمر سينعكس على المجتمع العراقي، بسبب التشدد غير المعهود، ما يستوجب الاحتكام إلى المنطق، والعقل، والمرونة، في طرح الأفكار، والمبادرات، للخروج من الأزمة». وبين أن «فصائل المقاومة تهيب بالجميع عدم الانجرار إلى التشنج، الذي قد يهلك الحرث والنسل، ويقود البلد إلى فتنة عمياء لن يسلم منها أحد، وعندها لن ينفع النادمين ندمهم».

وعقب البيان الذي اعتبر موجهاً للتيار الصدري، وزعيمه مقتدى الصدر، نشر المسؤول العام عن جماعة «سرايا السلام»، الجناح المسلح للتيار الصدري، أبو مصطفى المحمداوي، على حسابه في موقع «تويتر»، موقفاً اعتبر رداً على موقف الفصائل المسلحة، الحليفة لإيران، في «الهيئة التنسيقية لفصائل المقاومة الإسلامية». فـ«حرمة المواقف في الرد: «جاهزون فانتظرونا». بينما نشرت قيادات في التيار الصدري صوراً استعراضية للفصائل المسلحة التابعة للصدر، ومنها «سرايا السلام» و«لواء اليوم الموعود» الذي قال الصدر في وقت سابق إنه قرر حله.

وقال الخبير بالشأن العراقي أحمد الحمداني إن «دخول الفصائل المسلحة على خط الأزمة السياسية مؤشر خطير، وقد تكون محاولة إيران، أو استعراض قوة خاصة من جانب خصوم الصدر، حيث بدا بيان ما يعرف بالهيئة التنسيقية لفصائل المقاومة الإسلامية إلى جانب الإطار التنسيقي». واعتبر الحمداني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «حرمة المواقف التي صدرت عن الجماعات المسلحة أثارت قلقاً كبيراً لدى المراقبين وحتى الشارع، وقد يكون حل الأزمة والذهاب إلى انتخابات مبكرة أفضل بكثير من استمرار التوتر بهذا الشكل».

وقال عضو بارز في التيار الصدري، طلب عدم الكشف عن هويته، لـ«العربي الجديد»، إن الصدر «يتعرض إلى استفزازات كثيرة، لدفعه إلى أخذ موقف متشنج أكثر». وأتهم قوى «الإطار التنسيقي» بأنها «تهدف لتجميد التيار الصدري، والسيطرة عليه ليس الآن فقط، بل مستقبلاً باعتباره مشروعاً وطنياً غير مستورد ونجح في الصمود أمام ضغوط الخارج». وحذر من أن «هناك محاولات لاستفزاز جمهور التيار الصدري، تحديداً في بغداد، والاحتكاك معهم منذ أيام، لكن قرارات صارمة صدرت عن قيادة التيار الصدري لكل القيادات والأعضاء بعدم الانجرار نحو الصدام، ووقف أي تصريحات يُفهم أنها رد فعل على أي تهجم أو انتقاد للصدريين». واعتبر العضو البارز في التيار الصدري أن أقصى ما يمكن أن يقوم به الصدريون الآن هو ترك أزمة تشكيل الحكومة نهائياً، وعدم المشاركة فيها، لكنه لم يستبعد استخدام الصدر ورقة الشارع، والتحشيد لتظاهرات مليونية في بغداد وعدد من المدن، للتأكيد على تأييد الشارع لمشروع حكومة الأغلبية الوطنية، وهو أسلوب اعتمده الصدر في كثير من الأزمات السياسية السابقة.

واعتبر نائب زعيم جماعة «حركة الأبدال» كمال الحسناوي، التصريحات الصادرة عن الجماعات المسلحة بأنها «إبداء مواقف سياسية عادية». وأضاف الحسناوي، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أنه «لن يكون هناك أي صدام مسلح، وسلاح الفصائل لا يستخدم في ما بينها، ويجب عدم القلق من المواقف الأخيرة، رغم الاختلاف في التوجهات السياسية الحالية. نحن ندعم حل الخلافات السياسية وفق الحوار والتفاوض بعيداً عن لغة التهديد والتلويح بالقوة»، وتحدث عن «علاقات طيبة مع قيادات وأعضاء التيار الصدري، ولا يمكن أن تصل الأمور بيننا إلى أي صدام أو حتى احتكاك».

في المقابل، قال عضو تحالف «الإطار التنسيقي»، النائب أحمد الموسوي، لـ«العربي الجديد»، إنهم يعملون «على إبعاد الملف الأمني عن الصراع السياسي الحالي، حتى لا تكون له تأثيرات سلبية قد يستغلها الفصل لتحقيق بعض أهدافه». واعتبر أن «مشروع إحداث فتنة بدأ منذ تزوير الانتخابات البرلمانية الأخيرة (أكتوبر/ تشرين الأول الماضي)، من قبل أطراف خارجية ما زالت تعمل حتى اللحظة على إحداث صدام مسلح بين الفصائل واقتتال شيعي شيعي».

لكن السياسي المقرب من التيار الصدري مناف الموسوي حذر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، من محاولات «لجر جمهور التيار الصدري نحو الصدام مع جماهير القوى السياسية والفصائل المسلحة المرتبطة بها، بهدف إشعال فتنة»، وأكد أن «التيار الصدري وزعيمه لن ينجرا إلى مثل هذه المساحات، وهدف حكومة الأغلبية هو مشروع إصلاح لجميع العراقيين، وليس لجمهور التيار فقط».

نشرت فيادات بالتيار الصدري صوراً لفصائل تابعة للصدر

رصد

المروحيات والمسيّرات لقتل الفلسطينيين

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
رام الله ـ **محمود السعدي**

تستعد قوات الاحتلال لزيادة القوة المميتة في عمليات اقتحامها لمناطق في الضفة الغربية المحتلة، مع درس الجيش الإسرائيلي دمج مروحيات عسكرية ومسيرات هجومية لتأمين جنوده خلال عمليات الاقتحام، فيما كان رئيس الحكومة نفتالي بينت يواصل تغطية الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال، مستبيحاً دم «كل من يرفع يده على مواطن أو جندي إسرائيلي». وذكرت صحيفة «هآرتس»، أمس الثلاثاء، أن جيش الاحتلال يدرس إمكانية دمج مروحيات عسكرية ومسيرات هجومية لتأمين جنوده في عمليات الاقتحامات ونشاطاته الميدانية في الضفة الغربية المحتلة. وبحسب تقرير نشرته الصحيفة، فإن جيش الاحتلال يدرس هذا الخيار إثر مقتل أحد الضباط، نهاية الأسبوع الماضي، في اشتباك مع مقاومين فلسطينيين في جنين. وأضاف التقرير أن جيش الاحتلال سبق له أن استخدم مروحيات عسكرية لهذه الغاية في الضفة الغربية، وبيّن أن الجيش يملك قدرات استخدام مسيرات هجومية مسلحة بقنابل، يمكنها إصابة الهدف المطلوب بدقة، علماً أن الجيش كان قد طوّر هذه المسيرات الهجومية، لاستخدامها في حرب لبنان أو قطاع غزة.

وتؤكد بينت، في ختام جولة «تفقدية» لمستوطنة «الكناة»، شمالي الضفة الغربية، باستهداف عناصر المقاومة الفلسطينية، ومن ينفذون عمليات ضد الاحتلال، في كل مكان وبكل الأسلحة والوسائل المتوفرة. وبحسب وسائل إعلام إسرائيلية، فقد احتفلت مستوطنة «الكناة»، أمس الثلاثاء، بمرور 45 عاماً على إقامتها، وذلك بمشاركة رئيس أركان الجيش أفيف كوخافي وقائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، الجنرال يهودا فوكس، وقائد فرقة «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية المحتلة) العميد أفي بلوط. وذكر موقع صحيفة «معاريف» أن بينت أجرى تقييمات أمنية في مقر قيادة «لواء إفرايم» في الضفة الغربية المحتلة، وتلقى إحاطة عن نشاط جيش الاحتلال بإحباط العمليات في الضفة الغربية عموماً وفي منطقة نابلس شمال الضفة خصوصاً. وذكر الموقع أن بينت قال للجنود إنه «يجب ضرب واستهداف المخربين في كل مكان يوجدون فيه وبكل أنواع الأسلحة»، وأضاف: «نحن نمنح كل الدعم للجيش وللشرطة لضرب الغربية وكل مكان آخر في البلاد»، وتوعّد بأن «من يرفع يده على مواطن أو جندي إسرائيلي، فدمه مستباح».

في المقابل، دانت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان، الاقتحام الإسرائيلي لبيت في شمال الضفة الغربية، واعتبرت أن الاقتحام «جزء لا يتجزأ من دعم الحكومة الإسرائيلية لعمليات تعميق وتوسيع الاستيطان الاستعماري في أرض دولة فلسطين، ويندرج في إطار سياسة التصعيد الإسرائيلية للأوضاع في ساحة الصراع، واستنجاداً بدوامة العنف للتغطية على عمليات الضم التدريجي للضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية».

وقال وزير التعاون الإقليمي في حكومة الاحتلال الإسرائيلي عيساوي فريج إنه أبلغ لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، في جلسة سرية ومغلقة عقدت أمس الأول الإثنين، أن السلطة الفلسطينية في أزمة مالية وقد فقدت سيطرتها في أراضي الضفة الغربية. ونقل موقع الكنيست عن فريج قوله إن «السلطة الفلسطينية لا تحكم خارج رام الله ولو بمليمتر واحد»، لافتاً إلى أن «شمال الضفة الغربية (جنين) وجنوبها (محافظة الخليل) يتصرفان بشكل شبه مستقل»، ووفقاً لتصريحات فريج، في القسم العلني للجلسة، فإن السلطة الفلسطينية عالقة في «أزمة ثلاثية الأوجه، هي أزمة اقتصادية كبيرة، وأزمة شرعية مزدوجة أكثر من أي وقت مضى، وأزمة في مواجهة الجمهور الفلسطيني والحلبة الدولية، والعالم العربي».

على الأرض، واصل الاحتلال الإسرائيلي قمع الفلسطينيين. وأصيب شاب بجروح جراء إطلاق قوات الاحتلال النار عليه قرب حاجز حوارة العسكري، جنوب نابلس، شمال الضفة الغربية. وبحسب صحيفة «يديعوت أحرونوت»، فإن إطلاق النار على الفلسطيني جاء بعد محاولته طعن أحد الجنود. وأصيب عشرات الفلسطينيين بالاختناق بالغاز المسيل للدموع، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في بلدة بيت أمر، شمال الخليل، جنوب الضفة، عقب مداهمة عدة منازل، وفق تصريحات للناشط الإعلامي في بيت أمر محمد عوض، كما أصيب العشرات بحالات اختناق بالغاز خلال مواجهات مع قوات الاحتلال عند مدخل مخيم العروب، شمال الخليل، بينما كان عدة فلسطينيين قد أصيبوا بالاختناق بالغاز خلال مواجهات مماثلة مساء أمس الأول. وشنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات في قرى قرب جنين، والخليل ونابلس ومخيم عايدة، شمال بيت لحم، وقللية. واقتحم عشرات المستوطنين، بقيادة الحاخام يهودا غليك، المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة بحراسة من قبل شرطة الاحتلال، التي تواصل التضييق على دخول الفلسطينيين لساحات الحرم. وقال مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة الغربية غسان دغلس، لوكالة «وفا»، إن مستوطنين جرفوا أراض تابعة لقرية جالود، جنوب محافظة نابلس، بهدف توسيع مستوطنتين في المنطقة.

لطف جنود الاحتلال النار على فلسطيني قرب حاجز حوارة (جعفر اشتية/فرانس برس)

شرق غرب

الجزائر: مشروع قانون لتجريم التطبيع مع إسرائيل

قدّم نواب إسلاميون جزائريون إلى رئاسة البرلمان، أمس الثلاثاء، مشروع قانون لتجريم التطبيع مع إسرائيل، يتضمن بنوداً تمنع السفر أو أي اتصال مباشر أو غير مباشر مع دولة الاحتلال. وقال يوسف عجيسة، النائب عن «حركة مجتمع السلم» التي تملك 65 نائباً في البرلمان، إنه «أودع نيابة عن مجموعة نواب حزبه مشروع القانون إلى رئاسة البرلمان»، موضحاً أن «كتلة حزبه النيابية حاولت ضم مجموعات أخرى للمساهمة في المشروع، لكنها لم تلق تجاوباً.

(الأناضول)

موسكو: تأجيل الاستماع إلى طلب استئناف نافالني

أجّلت محكمة في موسكو، أمس الثلاثاء، الاستماع إلى المعارض المسجون الكسي نافالني (الصورة)، في جلسة خصصت لبحث طلبه للاستئناف على حكم سابق في حقه، أو تأكيده، مستجيبة لطلب منه. وتقدم نافالني باستئناف ضد حكم بسجنه 9 سنوات صدر في مارس/ آذار الماضي، على خلفية اتهامات له بالاختلاس. وأعلنت المحكمة، أمس، تأجيل الجلسة إلى 24 مايو/ أيار الحالي، بعد طلب نافالني ذلك كي يتسنى له لقاء أسرته قبل نقله إلى سجن آخر.

(فرانس برس)

الكونغو طردت رئيس الموساد في 2019

كشفت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس الثلاثاء، أن رئيس الكونغو فيليكس تشيسيكيدي كان قد أمر قبل 3 سنوات بطرد رئيس الموساد الإسرائيلي السابق يوسي كوهين، بعدما قام الأخير بزيارات للكونغو دون تنسيق مع الجهات المختصة، وبعدما شكّ تشيسيكيدي بأن كوهين يلتقي بخصمه السياسي جوزيف كابيلا. وقال موقع «ذي ماركير» إن مصادر أمنية قالت إن رحلات كوهين كانت لـ«خدمة أهداف أمنية قومية»، لكن يمكن الادعاء أنه كانت لها أهداف أخرى.

(العربي الجديد)

ضغوط في إيرلندا الشمالية لتعديل «بروتوكول بريكست»

رفض وزير الخارجية الأيرلندي سيمون كوفيني (الصورة)، أمس الثلاثاء، تعديل «بروتوكول بريكست» حول الوضع التجاري والجمركي لأيرلندا الشمالية بعد اتفاق «بريكست»، معتبراً أن «انتهاك القانون الدولي ليس الحل للعقبات المحتملة». وجاء ذلك فيما وضع زعيم الحزب «الوحدوي الديمقراطي» في أيرلندا الشمالية جيفري دونالدسون تعديل البروتوكول شرطاً لإعادة حزبه إلى السلطة التنفيذية.

(العربي الجديد)

كردستان العراق: منشورات تركية تدعو للاستسلام «الكردستاني»

ألقت طائرات تركية، أمس الثلاثاء، منشورات ورقية على مناطق حدودية في ضواحي بلدة العمادية، شمالي دهوك، دعت فيها مسلحي العمال الكردستاني في جبال متين إلى تسليم أنفسهم، وذلك بعد عمليات تركية جديدة في المنطقة أسفرت عن خسائر في صفوف «الكردستاني». وقال مسؤول في البشمركة إن الدعوات بالكردية تضمنت اللجوء لعدالة الدولة واختيار الحياة.

(العربي الجديد)

القضية

10 نواب لبنانيين
وجوه تغييرية أمام امتحان تثبيت الثقة الشعبية

تواجه الشخصيات التغييرية التي نجحت في الفوز بالانتخابات البرلمانية في لبنان، امتحان التوحد في كتلة تنقل هموم اللبنانيين وتواجه الأحزاب

بيروت ـ **رينا الجهّال**

أوصلت الانتخابات النيابية في لبنان إلى البرلمان وجوهاً تغييرية برزت في انتفاضة 17 أكتوبر/تشرين الأول 2019 وفي ساحات الحراك، ليتمكن 16 مرشحاً ضمن المجموعات التغييرية من حصد مقاعد برلمانية، محدثين خروقات في معاقل حزبية، مُسقطين زعامات متجذرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً. هذه الشخصيات هي: فراس حمدان، ميشال الدويهي، إبراهيم منيمنة، الياس جرادة، حليمة القعقور، وهبه الأساسي نجاة عون، مارك ضو، ياسين ياسين، وضاح الصادق، رامي فنج، ملحم خلف، سينتيا زرازير، بولا يعقوبيان. ويضاف إليهم أسامة سعد، وعبد الرحمن البزري اللذان أيضاً نجحا بالوصول إلى البرلمان من خارج الاصطفافات السياسية وشريل مسعد الذي ترشح معهما على لائحة «ننتخب للتغيير». يقول ياسين ياسين، الذي فاز عن المقعد السُنّي في دائرة البقاع الثانية (البقاع الغربي- راشيا) ضمن لائحة «سهلنا والجبل»، إنّ هناك عوامل كثيرة ساهمت في فوزه، أهمها احتكاكه مع الناس، ورفاقه على صدقهم وعدم سعيه إلى استغلال مؤسساته للضغط والدفع باتجاه التصويت له. مع العلم أن فوزه قاد إلى خسارة نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي الذي كان مرشحاً عن مقعد الروم الأرثوذكس المقعده بسبب عجز لائحته عن تأمين حاصل إضافي رغم كل الضغوط التي تمت ومحاولات التلاعب بالأصوات لصالحه.

ويلفت ياسين، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه أجرى 1300 لقاء خلال 45 يوماً، تواصل خلالها مع المواطنين وأبناء المنطقة، مضيفاً «أكدت لهم أن انتصارنا سيكون دليلاً أساسياً على أن بيوت السياسيين من كرتون يمكن هدمها متى شئنا». ويشدد ياسين على أن أولى الخطوات التي على النواب التغييريين القيام بها هي التوحّد معاً، فالعدد الذي فاز في هذه الدورة بعد مشوار طويل من التحركات والنضال والصمود يعدّ إنجازاً ومن شأنه أن يحدث تغييراً داخل البرلمان. ويلفت إلى أنه على الصعيد الشخصي سيكون لديه موقف ثابت ولن ينجر وراء التجاذبات أو النكايات، وهمّه الأساسي المشروع الذي من شأنه أن يعيّد طريق الاستقرار ويضمن حياة تليق باللبنانيين.

من جهته، يقول علي مراد، الأستاذ الجامعي الذي كان مرشحاً عن المقعد الشيعي في دائرة الجنوب الثالثة ضمن لائحة «معاً نحو التغيير»، وأسقط المسؤول الأبرز في الحزب السوري القومي الاجتماعي أسعد حردان، صاحب تاريخ يساري شيوعي، وهو من الأسماء التي لم تدخل العمل السياسي منذ انتهاء الحرب. كان يعيش ويعمل في الخارج، لكنه حرص على عدم الانقطاع التام عن لبنان الذي عاد إليه عام 2010 وهو طبيب عيون مشهور في منطقة الشريط الحدودي وخصوصاً في بلدته إبل السقي التي يتمتع بشعبية كبيرة فيها.

اتجت الانتخابات مشهداً غير مألوف (حسين بيضون)

ضمن لائحة «معاً نحو التغيير» التي نجحت بإيصال فراس حمدان والياس جرادة، إن من أبرز أسباب الخرق، توق الناس للتغيير خصوصاً في الجنوب. ويضيف مراد إلى ذلك، النجاح بتشكيل لائحة موحّدة من المجموعات التغييرية، والموقف السياسي الواضح من مختلف القضايا والذي لمس هموم الناس ويومياتهم ولم ينزلق إلى أساليب السلطة وخطاباتها. ويرى مراد في حديث مع «العربي الجديد» أنّ انجاحنا في التواصل مع الناس واختيار الأشخاص المناسبين في اللائحة كان لهما دور أساسي في رفع الحاصل الانتخابي والنجاح في إحداث خرق تاريخي، وهو ما تجلى في دوائر انتخابية شهدنا فيها كسر احتكار تمثيل سياسي عمره ثلاثون عاماً». ومن الأسباب التي ساهمت في الخرق، يشير مراد إلى اختيار أحزاب السلطة مرشحين مستفزين للناس أمثال مروان خير الدين. ويؤكد مراد أن المسؤولية اليوم باتت أكبر على القوى التغييرية، فالثقة التي أعطيت لهم ليست مطلقة، بل مشروطة، وعلى النواب التغييريين أن يقدّموا تجربة نيابية مختلفة، لأن الناس ستحاسبهم في الدورات اللاحقة، وعليهم ألا يخيّبوا آمال الناس التي رأت فيهم الأمل بوطن أفضل وأن التغيير ممكن من خلالهم. ويرى مراد أن العدد الذي حازت عليه القوى التغييرية ليس بقليل وقادر على تحقيق الكثير، لافتاً إلى أن نسب التلاقي بين المجموعات مرتفعة جداً ولو حصلت تباينات في المواقف والأفكار فهذا يبقى ضمن الهامش الديمقراطي شرط أن تكون متفقة على القضايا الأساسية الكبرى.

تشريعياً، يقول الخبير الدستوري سعيد مالك لـ«العربي الجديد»، إن عدد 15 نائباً قادر على تأدية دور كبير داخل البرلمان، وهناك صلاحية أساسية يمكن لكل مجموعة تتجاوز العشرة نواب أن تقوم بها وهي الطعن بأي قانون يمكن أن يصدر ويكون مخالفاً للدستور. ويرى مالك أن هؤلاء النواب بيدهم إنجاز الكثير وتحقيق تقدّم على صعيد إنقاذ لبنان ومحاربة الفساد في حال تعاونوا معاً ومع باقي الكتل السيادية التي تحارب الفساد وتهدف إلى الشفافية، ولهم أن يشكلوا أكثرية في مجلس النواب وعندها يمكنهم تحرير القرار اللبناني وإضفاء مزيد من الشفافية على الإدارة. بدوره، يتوقف منسق اللجنة القانونية في «المرصد الشعبي» المحامي جاد طعمة، عند أهمية وجود 15 نائباً لإعطاء نَفَس جديد للبرلمان. ويشدد في تصريح لـ«العربي الجديد» على قدرة النواب الـ15 على الطعن أمام المجلس الدستوري بالقوانين التي يعتريها عيب دستوري، مشيراً إلى أن هناك العديد من القوانين المخالفة للدستور ولم يُطعن بها نتيجة المحاصصة بين أعضاء المجلس والسلطة السياسية. ويتوقف طعمة عند أهمية انضواء هؤلاء النواب في اللجان النيابية ليقفوا بوجه كلّ مشروع يستهدف الناس، وكلّ مساومة أو محاصصة أو صفقات تسعى السلطة السياسية لتمريرها على حساب الشعب اللبناني، والأهم أن يعملوا على محاسبة الحكومة، مشيراً إلى أن العمل البرلماني في لبنان يفتقر إلى دوره الأساسي وهو المحاسبة والمراقبة. في المقابل، لا ينكر أن اللعبة الديمقراطية مرتبطة بالنصاب وحسابات الأكثرية والأغلبية، من هنا أهمية البقاء قوى التغيير مع قوى المعارضة الحقيقية لتأليف كتلة وازنة وخلق حالة تغييرية على مستوى كلّ لبنان.

فراس حمدان

محامٍ وناشط في لجنة المحامين للدفاع عن حقوق المتظاهرين، تمكن من خرق معقل «حزب الله» و«حركة أمل» في دائرة الجنوب الثالثة بفوزه بالمقعد الدرزي عن مرجعيون-حاصبيا ضمن لائحة «معاً نحو التغيير» التي جمعت المجموعات التغييرية. يُعدّ من الوجوه البارزة في انتفاضة 17 أكتوبر/تشرين الأول 2019، وخضع لعملية في القلب بعد إصابته إثر إطلاق عناصر شرطة مجلس النواب (التابعين لنبيه بري) الرصاص باتجاهه خلال تظاهرة إبّان انفجار مرفأ بيروت في أغسطس/آب 2020.

الياس جراده

فاز بالمقعد الأرثوذكسي في دائرة الجنوب الثالثة ضمن لائحة «معاً نحو التغيير»، وأسقط المسؤول الأبرز في الحزب السوري القومي الاجتماعي أسعد حردان، صاحب تاريخ يساري شيوعي، وهو من الأسماء التي لم تدخل العمل السياسي منذ انتهاء الحرب. كان يعيش ويعمل في الخارج، لكنه حرص على عدم الانقطاع التام عن لبنان الذي عاد إليه عام 2010 وهو طبيب عيون مشهور في منطقة الشريط الحدودي وخصوصاً في بلدته إبل السقي التي يتمتع بشعبية كبيرة فيها.

ميشال دويهي

فاز بالمقعد الماروني في دائرة الشمال الثالثة ضمن لائحة «شمالنا» التي ضمّت مرشحي انتفاضة 17 تشرين. هو أستاذ جامعي ودكتور في العلوم السياسية وباحث من مؤسسي حركة «أسس»، ويُعرّف بأنه سياسي معارٍ للطائفية، من وجوه التحركات الاحتجاجية والمطلبية على الساحة اللبنانية الشعبية منذ سنوات. تمكن من حصد مقعده بوجه النائب اسطفان دويهي الذي سقط في هذه الانتخابات، كما تواجه مع وريثي آل معوض وفرنجية، طوني سليمان فرنجية وميشال رانيه معوض.

إبراهيم منيمنة

مهندس معماري وخبير في التنظيم المدني، كان محاضراً جامعياً وشارك في تأسيس «حملة كلنا بيروت» عام 2018، وكذلك في تأسيس حملة «بيروت مدينتي» عام 2016 وهي حركة سياسية برزت في التحركات الشعبية والمطلبية. فاز عن المقعد السُنّي في دائرة بيروت الثانية ضمن لائحة «بيروت التغيير» التي تمثل المجموعات المعارضة للسلطة. وتمكن من حجز مقعدٍ نيابي له في أحد معاقل «تيار المستقبل» ورئيسه سعد الحريري، مستفيداً من مقاطعة التيار.

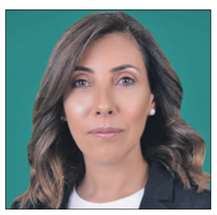

حليمة القعقور

فازت عن المقعد السُنّي في دائرة جبل لبنان الرابعة (الشوف-عاليه) ضمن لائحة «توحدنا للتغيير»، وخاضت الاستحقاق في دائرة شهدت سقوط أبرز الشخصيات الدرزية الحليفة لـ«حزب الله» والنظام السوري، ونام وهاب وطلال أرسلان. حاصلة على دكتوراه في القانون الدولي العام، وهي من أشهر المدافعات عن الجامعة اللبنانية (الحكومية الوحيدة) التي تدرّس فيها. كما أنها تُعدّ من أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والعدالة الاجتماعية والمعارضة للسلطة ولزعماء الطوائف.

نجاة عون صليبا

فازت عن المقعد الماروني في قضاء الشوف ضمن لائحة «توحدنا للتغيير»، وهي التي عُرفت بمواقفها المستقلة ونشاطاتها البيئية ودراساتها حول الكهرباء والمولدات الكهربائية. قادت مشاريع كثيرة مرتبطة بالملوثات المحيطة في لبنان والشرق الأوسط مع المجتمع المدني، وحازت على جوائز عدة أبرزها جائزة «لوريال يونسكو» الدولية للنساء في العلوم عام 2019. هي شريكة مؤسسة في مبادرة «خضة بيروت» التي أطلقت لمساعدة العاصمة غداة انفجار المرفأ.

مارك ضو

عضو مؤسس في حزب «تقدّم» الذي نشأ بفعل التحركات الاحتجاجية المطلبية، وهو محاضر جامعي ورجل أعمال في مجال الإعلام والإعلان، ويرفع شعارات تنادي بالسيادة والمحاسبة والدولة المدنية العلمانية. فاز بالمقعد الدرزي عن دائرة الشوف-عاليه ضمن لائحة «توحدنا للتغيير»، حاجزاً لنفسه مكاناً في عقر دار شخصيات درزية بارزة، وأطاح بالنائب الخاسر طلال أرسلان. يعد من الوجوه المعروفة في ساحات الحراك وسبق له أن ترشح للانتخابات عام 2018.

ياسين ياسين

فاز عن المقعد السُنّي في دائرة البقاع الثانية (البقاع الغربي-راشيا) ضمن لائحة «سهلنا والجبل» وتمكن من إحداث خرق في دائرة تسيطر عليها الأحزاب السياسية التقليدية خصوصاً تيار المستقبل وحزب الاتحاد برئاسة عبد الرحيم مراد والحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط. عُرف ياسين في ساحات الحراك وخصوصاً في انتفاضة 17 أكتوبر وكانت له مواقف حادة في التظاهرات من الطبقة السياسية الحاكمة التي دعا إلى رحيلها وإسقاطها.

رامي فنج

فاز بالمقعد السُنّي في طرابلس (دائرة الشمال الثانية). هو طبيب أسنان وأمين سرّ المكتب التنفيذي في تجمّع «نقابيون أحرار» الذي نشأ إبّان انتفاضة 17 أكتوبر، ومن مؤسسي ما عُرف بـ«مطبخ الثورة» في ساحة النور بطرابلس و«مطبخ شباب الخير» في باب التبانة. تم استدعاؤه عام 2021 إلى التحقيق بتهمة تقديم الطعام للثوار في ساحة النور. عُرف بمناداته باستعادة سلطة القرار إلى داخل لبنان ومؤسساته الدستورية.

ملحم خلف

فاز عن المقعد الأرثوذكسي في دائرة بيروت الثانية ضمن لائحة «بيروت للتغيير». يعد من الوجوه التي برزت في ساحات الحراك، وفاز كمستقلّ مدعوم من مجموعات الانتفاضة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 بمركز نقيب المحامين في بيروت، ليكون ذلك أول ترجمة لانتفاضة 17 أكتوبر. اعتُبر يومها محامي الثوار الذين كانوا يتعرضون للكثير من المضايقات والتوقيفات، لكنه تعرض لانتقادات نتيجة علاقته برئيس حزب «الكتائب اللبنانية» سامي الجميل.

أظهرت النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية في لبنان، خسارة حزب الله وحلفائه الأكثرية النيابية، من دون نجاح أي طرف آخر في الحصول عليها

حزب الله وحلفاؤه يخسرون الأغلبية
لا حكومة جديدة قريباً... وانتقام من قبضة الثورة

بيروت ـ **العربي الجديد**

أعلنت السلطات اللبنانية، أمس الثلاثاء، كامل نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت الأحد الماضي، لتكشف عن برلمان مشتت من دون أكثرية واضحة فيه، خصوصاً بعد فقدان حلفاء «حزب الله» العديد من المقاعد. ليفقدوا الأكثرية في مجلس النواب (61 نائباً من أصل 128). في المقابل، نجح حزب «القوات اللبنانية» المعارض لـ«حزب الله» في تحقيق تقدّم كبير يسمح له بتشكيل كتلة من أكثر من 20 نائباً مع حلفائه. لكن المفاجأة الأكبر في هذا الاستحقاق، جاءت عبر القوى التغييرية التي نجحت في إيصال 16 مرشحاً إلى البرلمان الجديد، كان لهم حضور بارز في ساحات التظاهر منذ انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول 2019. في المقابل، أنتجت مقاطعة «تيار المستقبل» لهذه الانتخابات، وهو أكبر ممثل للطائفة السنّية، تفتّتاً في المقاعد السنّية، التي انقسمت بين شخصيات عديدة من دون مرجعية واحدة لها. هذا الواقع يشي بعدم قدرة «حزب الله» وحلفائه، أو الكتلة المقابلة التي قد تجمع «القوات اللبنانية» وأطرافاً أخرى، على تأمين أكثرية نيابية واضحة، لتبقى كلمة الحسم لدى النواب التغييريين الذين أيضاً لم تظهر حتى الساعة إمكانية تجمّعهم في كتلة واحدة، علماً أن تشكيل اللوائح الانتخابية قبل استحقاق 15 مايو/أيار شهدت الكثير من الجذب والشد بين هذه الشخصيات التي لم تنجح في الاتفاق على لوائح موحدة تخوض بها الانتخابات في مختلف أنحاء البلاد. وإزاء هذا الوضع، تتصاعد المخاوف من اتجاه لبنان إلى شلل مؤسساتي، والفشل في حسم الاستحقاقات المقبلة، ولا سيما تشكيل حكومة جديدة، وخصوصاً أن الحكومة الحالية برئاسة نجيب ميقاتي الحالية ستصبح في حكم المستقيلة مع بدء ولاية مجلس النواب رسمياً، ومن بعدها يأتي انتخاب رئيس للجمهورية بعد نهاية ولاية الرئيس الحالي ميشال عون (أدخل أمس إلى المستشفى لإجراء فحوص طبية) أواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول المقبل، علماً أن البلاد تعاني من أزمة اقتصادية ومعيشية خانقة، في ظل انهيار سعر صرف العملة الوطنية (تخطى أمس 30 ألفاً مقابل الدولار) وانعكاسات ذلك على كل القطاعات، مع انتظار التفاوض مع صندوق النقد الدولي في الفترة المقبلة، الذي يطالب بإصلاحات وقوانين مشددة. واستبعد مدير المركز اللبناني للدراسات سامي عطا الله، في تصريح لـ«رويترز»، تشكيل حكومة سريعة. وأضاف أن المجموعات داخل «البرلمان المستقطب» ستدخل في نزاعات عند انتخاب رئيس البرلمان وتسمية رئيس الوزراء المقبل والتصويت على اختيار رئيس في وقت لاحق من العام الحالي. وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس قد دعا في بيان صدر في وقت متأخر الاثنين إلى تشكيل حكومة شاملة بسرعة من أجل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد.

وأظهرت النتائج النهائية للانتخابات، التي أعلن آخر جزء منها وزير الداخلية بسام المولوي أمس، احتفاظ «حزب الله» وحليفته حركة «أمل» التي يتزعمها رئيس البرلمان المنتهية ولايته نبيه بري، بكامل المقاعد المخصّصة للطائفة الشيعية (27 مقعداً)، لكن حلفاءهما، وبينهم «التيار الوطني الحر» بزعامة النائب جبران باسيل (صهر رئيس الجمهورية ميشال عون)، خسروا مقاعد في دوائر عدّة. كذلك سقطت وجوه بارزة موالية للحزب، منها النواب السابقون إيلي الفرزلي وطلال أرسلان وأسعد حردان وفيصل كرامي وغيرهم من سياسيين مثل وئام وهاب. وبذلك فقد الحزب الأكثرية التي كان يمتلكها في البرلمان المنتهية ولايته. وسيلقي الأمين العام للحزب حسن نصرالله كلمة يوم الجمعة المقبل يتوقع أن يعلّق فيها على نتائج الانتخابات. لكن الحزب لم يتردّد منذ يوم الاثنين ببدء توجيه رسائل إلى النواب المعارضين له. وقال رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» (كتلة الحزب في البرلمان) النائب محمد رعد خلال استقباله وفوداً الاثنين بعد فوزه في الاستحقاق الانتخابي: «تتقبّلكم خصوماً في المجلس النيابي، ولكن لن نتقبّلكم دروعاً للصهاينة والأميركيين، لا تكونوا وقوداً لحرب أهلية. نحن متسامحون جداً، لكننا أقوياء جداً لنفاجئكم بما لا تستطيعون حتى التوهم به». وتابع: «إذا لم تريدوا حكومة وطنية فأنتم تقودون لبنان إلى الهاوية، وإياكم أن تكونوا وقود حرب أهلية». وردّ النائب المنتخب في طرابلس أشرف ريفي عليه، قائلاً: «نحن لسنا عملاء لإسرائيل، أنت عميل لإيران»، داعياً إلى وقف لغة «التخوين». وأحرقت مجموعة من الأشخاص كانت على دراجات نارية وترفع علم «حزب الله» ما يعرف بـ«قبضة الثورة» التي كانت عبارة عن لوحة ضخمة أقيمت في ساحة الشهداء وسط بيروت. وتعليقاً على هذه التطورات، قال المحلل السياسي سامي نادر لوكالة «فرانس برس»: «حزب الله والمحور الإيراني تعرضا لضربة، لكن هل سيمهد هذا للتغيير في لبنان؟ أشكك في ذلك».

في المقابل، يُعوّل على الوجوه التغييرية في المجلس النيابي لعب دور حاسم والحفاظ على وعودها بالإصلاح ومحاربة الفساد. ورأى أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في باريس زياد ماجد، في تصريح لوكالة «فرانس برس»، أن «الوضع الاقتصادي قد يلعب في مصلحة النواب الجدد الذين سيكون في إمكانهم للمرة الأولى ممارسة ضغوط من داخل البرلمان». وقال: «هذا سيخلق ضغطاً سياسياً وشعبياً على قوى التغيير والإصلاحيين ليتعاونوا». وكان النائب المنتخب من لائحة «توحدنا للتغيير» في دائرة الشوف-عاليه، مارك ضو، قد قال في مقابلات تلفزيونية مساء الاثنين إنه «سيتعاون مع كل الذين يشبهوننا» في طروحاتهم ومواقفهم.

وحظي الاستحقاق البرلماني في لبنان بمراقبة من الخارج. وقالت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في بيان أولي أمس الثلاثاء إن الانتخابات «طغت عليها ممارسات واسعة النطاق لشراء الأصوات والمحسوبية والفساد».

مطالبة بالإصلاح

حثّت المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان يوانا فرونتيسكا في بيان، أمس، «القادة السياسيين اللبنانيين على المشاركة بشكل بنّاء لضمان عدم وجود فراغ أو شلل في عملية صنع القرار التنفيذي، لا سيما من خلال التشكيل السريع لحكومة ذات منحى إصلاحي»، وأشارت إلى «الدور المهم للمجلس النيابي الجديد في العمل مع الحكومة لإعطاء الأولوية لتنفيذ الإصلاحات وتعافي لبنان، بما في ذلك من خلال اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي، كما سيكون اعتماد القوانين اللازمة أمراً حاسماً لتسريع عملية الإصلاح».

تونس: السجن لنواب معارضين بمحاكمة عسكرية

تونس ـ **آدم يوسف، بسمة بركات**

في تطور جديد لجهة تواتر الاعتقالات والمحاكمات العسكرية للنواب والسياسيين والمحامين في تونس، أصدرت المحكمة العسكرية التونسية، أمس الثلاثاء، حكماً ابتدائياً قابلاً للاستئناف، بسجن عدد من نواب «ائتلاف الكرامة» في ما يعرف بـ«قضية المطار» (تعود للعام الماضي)، وهو ما اعتبرته على الفور رئاسة البرلمان التونسي محاكمات هدفها «تصفية كل الرافضين للانقلاب وإجراءاته الجائرة». وأصدرت المحكمة العسكرية حكمها على الرغم من أن القضاء المدني يتابع القضية نفسها، فيما نُدّد محامون بإجراءات المحاكمة غير المنصفة للمتهمين.

وكان مطار قرطاج الدولي في العاصمة تونس، قد شهد في 15 مارس/آذار 2021، شجاراً بين عناصر من أمن المطار ومحامين ونواب في «ائتلاف الكرامة»، إثر محاولة الأخيرين الدفاع عن مسافرة مُنعت من مغادرة البلاد لدواع أمنية بموجب ملحوظة «إس 17»، وهي إشارة أمنية كانت معتمدة خلال عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، لوصم كل من تحوم حولهم شبهات لمنعهم من مغادرة البلاد. وتطور الخلاف بين البرلمانيين والأمنيين ليقع اشتباك مع النقابات الأمنية التي تقدمت بشكاية ضدهم، فيما اعتبر النواب أنهم بصدد القيام بدورهم الرقابي وإنصاف امرأة مظلومة.

وأكد المحامي أنور أولاد لوكالة «رويترز»، أمس، إن المحكمة العسكرية التونسية أصدرت حكماً بسجن 4 نواب من البرلمان الذي أعلن الرئيس التونسي قيس سعيّد حلّه في يوليو/تموز الماضي، من بينهم سيف الدين مخلوف وهو معارض بارز لسعيّد. وأوضح أن المحكمة قضت بالسجن 5 أشهر على كل من مخلوف ونضال السعودي، و3 أشهر لمحمد عفاس وماهر زيد، وسجن المحامي مهدي زقروبة 6 أشهر. وجاءت الأحكام أمس، وسط احتجاج المحامين على عدم توفر محاكمة عادلة، بعد رفض الاستماع للمتهمين، أو لرافعات الدفاع، معترضين على الحكم في القضية في المحكمة العدلية المدنية. ووصف عضو لجنة الدفاع، حبيب سيدهم، على موقع «فيسبوك»، القضية بـ«مهزلة المطار التي حكم فيها القاضي من دون مرافعات»، مبيناً أن «الحكم الصادر ليس مكسباً بالنفاذ العاجل، وبالتالي فإن المتهمين يبقون في حالة سراح، ولن يزج بهم في السجن». وأشار إلى أن هيئة الدفاع ستطعن بالاستئناف خلال 10 أيام. ولفت إلى أن الحكم صدر «علماً أن النائبين نضال سعودي وسيف الدين مخلوف قضيا 4 أشهر سجناً، على ذمة الملف نفسه، وبالتالي فإن الأحكام الصادرة هي بمثابة تبرئة لهما».

من الاحتجاج الشعبي على إجراءات سعيّد في تونس العاصمة، 15 مايو الحالي (Getty)

يُحاكم المتهمون بالقضية ذاتها في القضاء المدني

وأضاف: «وبالتالي فإن المدة طبعاً ستُخصم». وأوضح أنه اليوم الأربعاء سيحاكم المتهمون مجدداً بالقضية نفسها أمام المحكمة الابتدائية في تونس بعدما استأنفنا الحكم الصادر عن محكمة ناحية تونس والقاضي بسجن مخلوف والمحامي مهدي زقروبة لمدة 3 أشهر. وكانت الدائرة الجناحية في محكمة ناحية تونس، قد قضت في مارس الماضي، غيابياً، بالسجن 3 أشهر في حق كل من مخلوف وماهر زيد وزقروبة في القضية.

وأكدت عضو هيئة الدفاع، عن المتهمين في قضية المطار، فريدة العبيدي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «هيئة الدفاع سجلت انحرافاً خطيراً في ملف القضية وقدمت اعتراضها أمام المحكمة العسكرية بسبب التعاطي الاستثنائي غير المفهوم من القضاء العسكري»، متحدثة عن «تسجيل سابقة لم يعرف تاريخ القضاء لها مثيلا، تتمثل في حجز القضية من رئاسة المحكمة للتفاوض والتصريح بالحكم، دون استنطاق المتهمين أو الاستماع إلى مرافعات الدفاع».

وعلى الفور، دانت رئاسة البرلمان التونسي (يترأسه راشد الغنوشي، رئيس حزب «النهضة»)، ما وصفته بـ«المحاكمات لتصفية كل الرافضين للانقلاب وإجراءاته الجائرة». وقال البيان إن «سلطة الانقلاب تعتمد أسلوب المحاكمات الجماعية من أجل ضرب الرأي المختلف ومحاصرته، وتأتي محاكمة النواب في المقدمة». كما أشارت إلى أن «الأحكام الجائرة التي صدرت في حق النواب من القضاء العسكري دليل آخر يضاف إلى كل الأدلة السابقة والتي جاءت لتكرس أساليب الديكتاتورية التي لفظها الشعب منذ ثورته المجيدة».

وفي سياق متصل، أعلن أمس في تونس عن تشكيل الهيئة الوطنية للدفاع عن الحريات والديمقراطية. وتتكون الهيئة من مجموعة من الشخصيات الوطنية ستعمل على الدفاع عن التجربة الديمقراطية والدعوة لتصحيح المسار. وقال رئيس الهيئة، الوزير السابق والمحامي، العياشي الهمامي، إن «الهيئة مستقلة تتكون من مجموعة من الشخصيات الوطنية مهمتها الدفاع عن التجربة الديمقراطية التي تم الانحراف بمسارها بعد 25 يوليو الماضي والتصدي للانتهاكات والدفاع عن الحريات من خلال الدعوة إلى حوار وطني شامل».

الحدث

السويد وفنلندا تترشحان اليوم رسمياً لعضوية حلف شمال الأطلسي

آزوفستال بيد القوات الروسية

في أكبر خرق تحققه منذ بدات غزوها لأوكرانيا في 24 فبراير/ شباط الماضي، تقترب القوات الروسية من السيطرة الكاملة على مدينة ماريوبول، مع «استسلام» آخر المدافعين عن مصنع آزوفستال، فيما تستعد السويد وفنلندا لتقديم طلب رسمي للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي اليوم الأربعاء، وسط حراك أميركي لتسريع هذا الأمر

بعد 82 يوماً من الصمود بوجه القوات الروسية، الأرضية والصاروخية، وصد العديد من الهجمات، تقترب روسيا من السيطرة على كل مدينة ماريوبول الاستراتيجية في جنوب شرق أوكرانيا، مع استسلام المدافعين عن مصنع آزوفستال، الذي أصبح رمزاً للمقاومة الأوكرانية وكانت موسكو قد أعلنت السيطرة على مدينة ماريوبول الشهر الماضي، بعد حصار استمر أسابيع، لكن ظل مئات الجنود والمقاتلين الأوكرانيين يقاومون في مصنع آزوفستال. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، في بيان أمس الثلاثاء، أن «265 مسلحاً أوكرانياً، من بينهم 51 مصابين بجروح خطيرة، القوا أسلحتهم، بعدما كانوا محاصرين في مصنع آزوفستال بمدينة ماريوبول». وأشارت وكالة «رويترز» أمس إلى خروج حافلات جديدة من المصنع «تحمل مقاتلين، غير مصابين بجروح». وينهي الاستسلام فيما يبدو معركة ماريوبول التي تعتقد أوكرانيا أن عشرات الآلاف قتلوا فيها تحت القصف والحصار الروسي الذي استمر شهوراً. وتحولت المدينة الآن إلى أنقاض. والسيطرة الكاملة عليها هي أكبر نصر تحققه القوات الروسية في الحرب، أخذاً في الاعتبار أنها تسيطر بالكامل الآن على ساحل بحر أزوف وعلى منطقة متصلة تمتد في شرق وجنوب أوكرانيا.

وأعلنت وزارة الدفاع الأوكرانية، أمس الثلاثاء، إجلاء 264 مقاتلاً أوكرانياً إلى مناطق خاضعة للسيطرة الروسية، من بينهم 53 مصابين «بجروح بالغة»، مشيرة إلى «سيتم تنفيذ إجراءات تبادل لإعادة هؤلاء الأبطال الأوكرانيين في أسرع وقت»، وأضافت أنه «بالنسبة للمحاصرين في آزوفستال فإن كييف «تبذل كل ما هو ضروري لإنقاذهم، لكن مع الأسف فإن أوكرانيا حالياً لا تستطيع فك (حصار) آزوفستال بالسبل العسكرية». وكان «فوج آزوف» وهو الوحدة الأوكرانية التي صمدت في المصنع قد ذكر، في بيان مساء أمس الأول، أنه حقق هدفه بالمقاومة لأكثر من 82 يوماً لتتمكن أوكرانيا من الدفاع عن بقية أرجاء البلاد. وقال، في منشور على مواقع التواصل الاجتماعي، إنه «من أجل إنقاذ حياة الأفراد تنفذ حامية ماريوبول بكاملها القرار الذي وافقت عليه القيادة العسكرية العليا وتأمل في دعم الشعب الأوكراني». وفي تسجيل فيديو وصف قائد «فوج آزوف» دينيس بروكوبينكو قرار إنقاذ حياة رجاله بأنه «أعلى مستويات الإشراف على القوات». وكانت وزارة الدفاع الأوكرانية قد أعلنت أنه «بفضل المدافعين عن ماريوبول، حصلت أوكرانيا على الوقت الضروري لتجميع الاحتياط وإعادة تجميع وتعبئة القوات والحصول على مساعدة من الحلفاء». واعتبرت أن الدفاع عن المجمع الصناعي ساهم في تأخير انتقال 20 ألف جندي روسي إلى مناطق أخرى من أوكرانيا، ومنع روسيا من السيطرة بسرعة على مدينة زابوريجيا. وأعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أمس الثلاثاء، أن «سيفيرودونيتسك ومدن أخرى في دونباس لا تزال تمثل الأهداف الرئيسية للمحتلين». وإذا تمكنت القوات الروسية من السيطرة على سيفيرودونيتسك، المدينة الواقعة في أقصى الشرق والتي تسيطر عليها القوات الأوكرانية، فسيمنحها ذلك سيطرة فعلية على لوغانسك، وهي تشكل مع دونيتسك الانفصالية إقليم دونباس. وقال حاكم إقليم لوغانسك سيرغي غايداي إن القوات الروسية «تقصف سيفيرودونيتسك دون توقف»، مشيراً إلى أن اثنين من مباني المستشفى العام في المدينة أصيبا. وأضاف: «لدينا 10 قتلى وثلاثة جرحى في المنطقة». وأعلن غايداي أن الجنود الروس أجبروا على الانسحاب عقب هجمات على غيرسكه وسيروتينه القريبتين من سيفيرودونيتسك.

اتهمت روسيا أوكرانيا بالانسحاب من عملية التفاوض

صوّت البرلمان الفنلندي لصالح الانضمام إلى الناتو

مسلحون انفصاليون تابعون لروسيا في ماريوبول، مايو الماضي (يون كلايب/الأناضول)

وتواصل القصف الروسي على أنحاء مختلفة من البلاد. وذكرت الإدارة العسكرية الإقليمية للمنطقة الشمالية أن القوات الروسية استهدفت قرية ديسنا التابعة إلى تشيرنيهيف. وإلى الغرب قال مسؤول من الإدارة العسكرية الإقليمية في لفيف إن بنية تحتية عسكرية تقع «تقريباً على الحدود مع بولندا» أصيبت في قصف، فيما تحدثت وزارة الدفاع الروسية عن استهداف «مستودعات لأسلحة أجنبية ومعدات عسكرية أميركية وأوروبية، بالقرب من محطة ستاريشي للسكك الحديدية بمنطقة لفيف». وأدى تصاعد المعارك على الأرض إلى تراجع الدبلوماسية إلى المرتبة الأخيرة. ونقلت وكالة «إنترفاكس» للأنباء عن نائب وزير الخارجية الروسي أندريه رودينكو قوله إن موسكو وكييف لا تجريان مفاوضات. أوكرانيا انسحبت عملياً من عملية التفاوض». من جهة ثانية، أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس الثلاثاء، أنه من المحتمل ألا يمثل انضمام فنلندا والسويد لحلف شمال الأطلسي «فارقاً كبيراً»، لأن الدولتين تتعاونان بالفعل في التدريبات العسكرية للحلف. وأضاف: «حلف شمال الأطلسي يضع أراضيهما في حسبانه عندما يخطط لتوسعات عسكرية شرقاً. بالتالي فإنه بهذا المفهوم ليس من المحتمل أن يكون هناك فارق كبير. سوف نرى كيف تُستخدم أراضيهما في تدريبات حلف شمال الأطلسي». وأعلنت وزارة الخارجية الروسية، في بيان، أنها طردت دبلوماسيين اثنين من السفارة الفنلندية في موسكو، رداً على قرار هلسنكي طرد اثنين من دبلوماسييها. كما أعلنت وزارة الخارجية الروسية أنها قررت مغادرة مجلس دول بحر البلطيق، معتبرة أن الدول الغربية «احتكرت هذا المجلس خدمة لأهدافها الظرفية»، وذلك «على حساب روسيا».

وأعلنت رئيسة الوزراء السويدية ماغدالينا أندرسون، في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الفنلندي سولي نينيستو في استوكهولم، قبل أن يستقبلهما الرئيس الأميركي جو بايدن في واشنطن غداً الخميس، أن السويد وفنلندا ستقدمان لحلف شمال الأطلسي طلبيهما الانضمام إليه اليوم الأربعاء. وصوت البرلمان الفنلندي لصالح الانضمام الى الناتو بغالبية ساحقة. وفي ختام جلسة برلمانية استمرت يومين، اعتمد مشروع انضمام البلاد إلى الحلف بغالبية 188 صوتاً مقابل 8، من دون امتناع أي عضو عن التصويت. وكانت السويد أعلنت رسمياً، أمس الأول، ترشحها إلى الأطلسي. وقال نينيستو، خلال الجلسة البرلمانية، إنه يتعين على فنلندا والسويد التوصل إلى اتفاق مع تركيا بشأن اعتراضات أنقرة على انضمام البلدين إلى الحلف. وسيلتقي وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو نظيره الأميركي أنتوني بلينكن في واشنطن، اليوم الأربعاء، في محادثات يتوقع أن تكون في مقدمتها اعتراضات تركيا على انضمام فنلندا والسويد إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو).

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

تقرير

عادت «طالبان» إلى حكم أفغانستان في أغسطس الماضي (بلال غوار/الأناضول)

طالبان تلغي «حقوق الإنسان» و«المصالحة»

كابول ـ **العربي الجديد**

أعلنت حركة «طالبان» الأفغانية، أمس الثلاثاء، عن إلغاء كيانات مختلفة داخل حكومتها الانتقالية التي شكّلتها بعد عودتها إلى السلطة في أغسطس/ آب الماضي، من بينها لجنة حقوق الإنسان الوطنية، ومكتب مستشار الأمن القومي، والمجلس الأعلى الوطني للمصالحة. ويأتي ذلك فيما تواجه الحركة نقصاً في تمويل حكومتها وميزانية الدولة في عهدها، وتسعى كما يبدو إلى تقليص النفقات، علماً أن بعض هذه الكيانات كان مغلقاً بالفعل منذ وصول «طالبان» للحكم.

وذكرت حكومة «طالبان»، في بيان، أمس، أن زعيم الحركة الملا هيبت الله أخوند زاده، أمر شفاهياً بإلغاء كيانات عدة داخل الحكومة، منها لجنة حقوق الإنسان الوطنية، ومكتب مستشار الأمني القومي، والمجلس الأعلى الوطني للمصالحة، والأمانة العامة لمجلس الشيوخ، والأمانة العامة للبرلمان، بالإضافة إلى إلغاء لجنة المراقبة على تنفيذ الدستور. ولم يقدم بيان «طالبان»، الذي صدر عن مكتب نائب رئيس الوزراء الملا عبد السلام حنفي، وهو رئيس لجنة مراجعة الأوضاع الاقتصادية ورواتب الموظفين، أي توضيح حول مستقبل العاملين في تلك الكيانات.

يذكر أن كيانين من الكيانات التي أعلن أخيراً عن إلغائها كانا شبه ملغيين بالفعل، بعد وصول «طالبان» إلى الحكم. فلجنة حقوق الإنسان أغلق مكتبها المركزي في كابول وجميع مكاتبها الفرعية في 14 ولاية من قبل الحركة بعد وصولها إلى الحكم، ولم يسمح لأي من موظفيها بالذهاب إلى مكاتبهم. ويسري هذا الوضع على مكتب مستشار الأمن القومي الوطني، فيما هرب معظم مسؤوليه وموظفيه.

بخلاف ذلك، ظلّت الكيانات المتبقية مفتوحة، حيث كان موظفوها يذهبون إلى مكاتبهم بشكل روتيني (غير الطاقم النسائي)، ويعمل في الأمانة العامة للبرلمان مثلاً حوالي 550 موظفاً، وفي الأمانة العامة لمجلس الشيوخ 490 شخصاً، غير الطاقم النسائي وبعض من غادروا البلاد، وجميعهم لا يعرف مصيرهم بعد القرار الجديد. وسبق لحكومة «طالبان» أن أغلقت كيانات أخرى، مثل وزارتي الشؤون البرلمانية وشؤون النساء، وأقيل جميع موظفيها.

وقال المتحدث باسم «طالبان»، عضو اللجنة الثقافية إنعام الله سمنغاني، إن الكيانات الجديدة المعلن عنها ألغيت نظراً للنقص في الميزانية، لافتاً إلى أن الحركة قد تقوم بإعادة إنشائها «مستقبلاً إذا دعت الحاجة».

وكانت «طالبان» قد كشفت قبل يومين عن أرقام ميزانيتها للعام الهجري الشمسي (المعتمد في كل من أفغانستان وإيران) الجديد، مؤكدة أن أموال الميزانية كلّها ستؤمن من الموارد والمصادر الداخلية، ودون دعم خارجي. وقالت وزارة المالية إن الميزانية تمّ توثيقها من قبل المجلس الوزاري (المصادقة عليها) ثم اعتمدها زعيم الحركة، وقد بلغت 231 مليار أفغاني (العملة الوطنية الأفغانية)، ما يعادل 2,6 مليار دولار، وهذا ما يشكل نصف الميزانية التي كانت الحكومة السابقة (بعهد الرئيس السابق أشرف غني) قد أعلنتها لعام 2021، قبل انهيارها وسيطرة «طالبان» على الحكم. وتحدثت وزارة المالية في حكومة «طالبان» عن عجز في الميزانية بـ4,1 مليار أفغاني، معربة عن أملها بسدّ هذا العجز خلال الأشهر المقبلة.

إضاءة

إليزابيث بورن تقود حكومة فرنسا: أداة تنفيذية لسياسات ماكرون

سيتكئ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على رئيسة حكومته الجديدة، إليزابيث بورن، لتمرير قانون إصلاح التقاعد الذي يعارضه الفرنسيون، فيما تعرف بورن، بالقادرة على تمرير الإصلاحات المستحيلة نظراً لخبرتها الطويلة في التفاوض مع اليسار والنقابات العمالية

لن تسحب بورن ترشحها للانتخابات التشريعية بعد تعيينها (Getty)

بعد 3 أسابيع من المراوغة الرئاسية، إذ كان على رئيس الحكومة جان كاستكس تقديم استقالته مباشرة بعد الدورة الثانية من انتخابات الرئاسة التي أجريت في 24 إبريل/نيسان الماضي، كشف الرئيس الفرنسي المعاد انتخابه لولاية ثانية، إيمانويل ماكرون، أول من أمس الإثنين، عن اختيار سيدة لرئاسة الحكومة الجديدة، هي وزيرة العمل منذ 2020، إليزابيث بورن. وتحمل بورن البالغة من العمر 61 عاماً، صفة الكتوقراطية المتصلبة.

وبغض النظر عن أنها الامرأة الثانية فقط التي تتولى هذا المنصب منذ 30 عاماً، ما يعدّ إخفاقاً في الحياة السياسية الفرنسية والتي يرى متابعون بأنها تتسم بالكثير من الذكورية بالنسبة إلى المراكز الحاسمة لجهة اتخاذ القرار، فإن اختيار بورن، لا يشي بعزم الرئيس على إحداث تغيير كبير في سياسته بعد رحيل كاستكس.

وتعتبر بورن، بشكل عام، امتداداً لسلفها، الذي سلّمها أول من أمس مقاليد السلطة التنفيذية في قصر ماتينيون (المقر الرسمي للحكومة)، لجهة أنها ستكون بدورها أداة تنفيذية لسياسات ماكرون، لتمرير أجندته للولاية الثانية، والتي سيكون عنوان كل بند فيها مادة للسجال السياسي مرتفع الوتيرة في البلاد، خصوصاً في مجال الإصلاح الاجتماعي.

بهذا المعنى، وبعد رئاسة وزراء كانت حافلة بالتوترات مع إدوار فيليب (شغل منصب رئيس الوزراء بين مايو/أيار 2017 ويوليو/ تموز 2020)، يواصل ماكرون، الائتكاء على شخصيات سياسية أقلّ رغبة بالصعود السياسي، وأكثر ميلاً لإدارة الملفات، بعدما تمكن كاستكس من عبور سفينة كوفيد 19 بنجاح. وسيكون الاختبار الأصعب لبورن، تمرير مشروع إصلاح نظام التقاعد، الذي يعارضه اليمين المتطرف واليسار الفرنسيان على حدّ سواء، فيما كان في سجلّها في وزارة النقل، تمرير إصلاح ماكروني، أضر أيضاً بالنقابات (ومتعلق بالشركة الوطنية لسكك الحديد).

وبعدما استبعد أخيراً، اسم الوزيرة السابقة كاثرين فوتران من خلافة كاستكس، والتي كان جرى تداول اسمها على نطاق واسع في الإعلام الفرنسي خلال الأسابيع، بوحي اختيار بورن، القريبة من الحزب الاشتراكي لفترة طويلة، والتي عملت عن كثب مع حكومات الحزب، للوهلة الأولى، برغبة ماكرون بالتقرب من التيار اليساري، على مقربة من الانتخابات التشريعية المقررة في يونيو/حزيران المقبل. وتعرف فوتران بقربها من الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي، الذي أعلن دعمه لماكرون في الرئاسيات. مع العلم أن ماكرون كان قد أكد خلال فترة الانتخابات أنه لم يقدم وعوداً وزارية لساركوزي بحال فوزه بولاية جديدة. ويبدو أن ماكرون اختار عوضاً عن ذلك، شخصية محنكة، صاحبة خبرة طويلة بالتفاوض مع اليسار والنقابات العمالية.

ويعكس «بروفايل» رئيسة الحكومة الفرنسية الجديدة، والتي توصف بأنها ماكينة عمل لا تهدأ، نوايا الرئيس، أو اختياراً «يسارياً» له على مقاس حزبه «النهضة» («الجمهورية إلى الأمام» سابقاً). وبخلاف الأجندة البيئية التي تعهد بإبائها قدراً كبيراً من الاهتمام، كون بورن ستكون مكلفة بملف «التخطيط البيئي»، فإن اختيارها للمنصب يلبي طموحات الإليزيه بالإسراع في تطبيق الإصلاحات الاجتماعية التي تقع في صلب أجندة ماكرون. ويتطلب هذا التوجه تفاوضاً شاقاً وذكياً مع النقابات الفرنسية، التي كانت نجحت في إعاقة إصلاحات له قبل نهاية ولايته الأولى.

ويتربص اليسار الراديكالي واليمين المتطرف، اللذان باتا يشكلان مع حزب ماكرون، الواجهة الحزبية الثلاثية الجديدة للبلاد، أيضاً بهذه الإصلاحات. وسارع زعيم اليسار الراديكالي جان لوك ميلانشون، والذي حلّ ثالثاً في انتخابات الرئاسة الأخيرة، وتمكن من توحيد تيار اليسار لخوض التشريعيات، إلى القول بعد الإعلان عن اختيار بورن: «ها نحن نذهب إلى موسم آخر من سوء المعاملة الاجتماعية».

ويحتاج ماكرون إلى أغلبية في البرلمان لدفع أجندته المحلية، بعدما أدّت إعادة انتخابه إلى تشكّل تحالف يساري نادر لخوض التشريعيات، فيما أكدّ اليمين المتطرف بزعامة مارين لوبان أنه سيعمل على عرقلة برنامجه. ويأمل ماكرون أن يؤدي الدفع بسيّدة إلى ماتينيون، أولاً، والوفاء بوعد اختيار سيّدة لرئاسة الحكومة والذي كان قطعه في 2016، بتسجيل نقطة قبيل موعد الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية في 12 يونيو.

إلى ذلك، ينتظر بورن التي عينت سابقاً وزيرة النقل، ثم الانتقال البيئي، ثم العمل، الكثير من الملفات الثقيلة، بدءاً من المسألة الأمنية والملحة والتي تتعلق بالقدرة الشرائية، مروراً بالسياسة البيئية للسنوات الخمس المقبلة، وصولاً إلى رفع سنّ التقاعد. وكان ماكرون قد أكد بعد فوزه بولاية ثانية أن تركيزه سينصب على «المسألة الاجتماعية، البيئية، والإنتاجية»، فضلاً عن أوروبا والأمن. وكتب ماكرون على «تويتر»، بعد الكشف عن اسم خليفة كاستكس: «بيئة، صحة، تعليم، العمل بدوام كامل، النهضة الديمقراطية، الأمن وأوروبا: سوية مع الحكومة الجديدة، سنواصل التحرك من دون كلل من أجل الفرنسيين والفرنسيات».

ولن يكون بمقدور حكومة بورن العمل بأريحية، قبل معرفة النتائج النهائية للتشريعيات، التي ستخاض دورتها الثانية في 19 يونيو. وتأمل القيادة السياسية في حزب ماكرون أن تجذب السمة الديمقراطية الاجتماعية لبورن، شريحة من الناخبين الاشتراكيين المترددين في التصويت لتحالف ميلانشون الاشتراكي الشيوعي البيئة.

وسيكون مشروع قانون التمويل التصحيحي للقدرة الشرائية، الأول على طاولة رئيسة الوزراء الفرنسية الجديدة، التي سيقع على عاتقها التعامل مع أكثر الملفات الاقتصادية إلحاحاً الناجمة عن الحرب الروسية على أوكرانيا، بالإضافة إلى تمديد الدعم على تعرفة الغاز والكهرباء حتى نهاية العام الحالي (شبكة الأمان)، و«الشيك الغذائي» الذي يستهدف العائلات متواضعة الدخل.

وإذا كان سيتعين على بورن، بحسب تعبير صحيفة «ليبراسيون»، إخراج دفتر الحساب أولاً، أي الدفع، فإن ملف إصلاح نظام التقاعد لن يتأخر في الأدراج، إذ كان أبدى ماكرون رغبة في الانتهاء منه بحلول يناير/ كانون الثاني المقبل. وسيكون على عاتق بورن، المعروفة بمواهبها «التفاوضية مع النقابات»، إدارة حوار موسع مع النقابات العمالية في البلاد، خلال الصيف الحالي.

وكانت بورن توجهت أولاً إلى النساء خلال تسلمها منصب الإثنين، قائلة إن «لا شيء يمكن أن يوقف النضال من أجل مكانة المرأة في مجتمعنا»، متعهدة برد فعل «أسرع وأقوى على «التحدي المناخي والبيئي».

وفي حوار مع صحيفة «جورنال دو ديمانش»، قالت إديت كريسون، التي كانت تولت رئاسة الوزراء لفترة وجيزة بين مايو/أيار 1991 وإبريل/نيسان 1992 في عهد الرئيس الراحل فرنسوا ميتران، إن السياسة الفرنسية ظلت «ذكورية»، معتبرة أن على إليزابيث بورن «التحلي بكثير من الشجاعة».

يذكر أن بورن، الحائزة على شهادة الهندسة للجسور والطرقات، ترشحت قبل تعيينها رئيسة للوزراء لخوض الانتخابات التشريعية عن المقاطعة السادسة لمنطقة كالفادوس (نورماندي). وأكدت مصادر من حزب ماكرون، للإعلام الفرنسي، عزمها الاستمرار بترشحها لعضوية البرلمان.

(العربي الجديد)

شرق غرب

مالي: إحباط محاولة انقلابية

أعلن المجلس العسكري الحاكم في مالي، أمس الثلاثاء، أنه أحبط، الأسبوع الماضي، محاولة انقلابية نفذها ضباط في الجيش بدعم من دولة غربية لم يسمّها. وقالت الحكومة الانتقالية، التي عيّنها العسكر، في بيان، إنه «في مسعى فاسد لكسر ديناميكيات إعادة بناء مالي، حاولت حفنة من الضباط وضباط الصف الماليّين المناهضين للتقدّميين تنفيذ انقلاب ليل 11 مايو/أيار 2022». وأضافت أنّ «هؤلاء العسكريين كانوا مدعومين من دولة غربية»، مؤكدة أنّ «المحاولة أحبطت». (فرانس برس)

... وأوروبا تأسف لانسحاب باماكو من مجموعة الساحل

أعرب مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل (الصورة)، في بيان أمس الثلاثاء، عن أسفه لقرار السلطات الانتقالية في مالي بالانسحاب من جميع هيئات وأجهزة مجموعة

دول الساحل الأفريقي. ولفت إلى أن إنشاء مجموعة الساحل، التي تضم موريتانيا وتشاد وبوركينا فاسو والنيجر ومالي، «كان استجابة لاعتراف جميع الدول الأعضاء بما في ذلك مالي بالحاجة إلى تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي، لمواجهة التحديات المتعددة في المنطقة». (قنا)

أميركا تعلن نجاح تجربة سلاح فرط صوتي

أعلنت القوات الجوية الأميركية، في بيان أمس الثلاثاء، أنها اختبرت بنجاح سلاحاً فرط صوتي يطير بسرعة تفوق سرعة الصوت بخمس مرات. وأضافت أن الاختبار أجري السبت الماضي، قبالة ساحل كاليفورنيا، حيث أطلقت قاذفة قنابل من طراز «بي-52» سلاح استجابة سريعة يطلق من الجو.

(رويترز)

رئيس غينيا بيساو يحلّ البرلمان

قرر رئيس غينيا بيساو عمر سيسوكو إمبالو (الصورة)، مساء أمس الأول، حلّ البرلمان، معلناً إجراء انتخابات مبكرة بحلول نهاية العام الحالي، لوضع حد للتوتر المتواصل بين البرلمان والرئاسة. وأشار إمبالو، في بيان، إلى «خلافات مستمرة ولا يمكن تسويتها» مع البرلمان، معتبراً أن «الأزمة السياسية استنفدت

رأسمال الثقة بين المؤسسات السيادية». وقال: «قررت إعادة الكلمة للغينيين كي يتمكنوا هذا العام من اختيار البرلمان الذي يشاؤونه». (فرانس برس)

فنزويلا تعيّن سفيرها بروسيا وزيراً للخارجية

أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، أمس الثلاثاء، تعيين السفير في موسكو كارلوس فاريا وزيراً للخارجية. وقال مادورو، في بيان: «لقد عيّنت الرفيق السفير كارلوس فاريا وزيراً للسلطة الشعبية للعلاقات الخارجية»، معتبراً أنّ فاريا «يعرف جيّداً كل معالم البيئة الجيوسياسية للنضال من أجل عالم متعدّد الأقطاب». وكانت فنزويلا أعلنت دعمها لروسيا في غزوها أوكرانيا، في حين وقفت موسكو إلى جانب كراكاس بمواجهة العقوبات الأميركية على فنزويلا. (فرانس برس)

شكّلت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في إيران محركاً لاحتجاجات شهدتها البلاد خلال الأسبوع الماضي، قبل أن تتراجع وتيرتها أخيراً، وسط تساؤلات عما إذا كانت ستشكّل دافعاً للسلطات للإسراع بالتوصل إلى اتفاق نووي يخفف الضغوط الاقتصادية عن البلاد، والمرتبطة بالعقوبات الأميركية والسياسات الحكومية

أول احتجاجات شعبية في عهد رئيسي

إيران: الأوضاع المعيشية تؤرق الحكومة

طهران ـ **صابر غل عنبري**

تشكل الأوضاع المعيشية المحرك الاساسي للاحتجاجات (فاطمة بهرامي/الأناضول)

في أول احتجاجات من نوعها في عهد الرئيس الإيراني المحافظ إبراهيم رئيسي، شهدت إيران تظاهرات في مناطق مختلفة، كان محركها الرئيسي الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلاد جراء العقوبات الأميركية المشددة منذ عام 2018 وسوء الإدارة على مر عقود. وتأتي هذه الاحتجاجات فيما لا تزال مفاوضات فيينا النووية غير المباشرة بين طهران وواشنطن، تواجه تعثراً في طريق التوصل إلى اتفاق تعود إيران بموجبه إلى التزاماتها النووية مقابل رفع العقوبات عنها، التي من المتوقع أن تخفف الأزمة الاقتصادية فيها.

هذه الاحتجاجات التي بدأت منذ أسبوع، قبل أن تتراجع وتيرتها ليل الإثنين-الثلاثاء، تركزت في مناطق مهمشة وتعاني من الفقر، ورفع المحتجون خلالها مطالب تدعو إلى حل المشاكل المعيشية، كما تخللتها في بعض الأحيان هتافات سياسية ضد السلطات والمسؤولين الإيرانيين، مع دعوة رئيسي للاستقالة، علماً أنه كان قد بدأ عهده في يوليو/ تموز الماضي رافعاً شعار أولوية الاقتصاد وتحسين الوضع المعيشي. لكن الغلاء وتضخم الأسعار استمرا في البلاد، وهو ما كان أساساً سبب الاحتقان في الشارع تجاه الحكومتين السابقة والحالية، ليُترجم بتصاعد التجمّعات النقابية الاحتجاجية في البلاد، بدءاً بتجمّعات العمال والمعلمين، ومروراً بموظفي قطاعي القضاء والشرطة، وصولاً أحياناً إلى احتجاجات غير نقابية.

الاحتجاجات الجديدة اندلعت بسبب الغلاء المستشري ورفع الحكومة الدعم عن سلع أساسية (الطحين والدجاج والبيض والألبان والزيوت الغذائية)، في إطار سياسة ترشيد أو تحرير الأسعار، التي يعتبرها خبراء عملية جراحية اقتصادية ضرورية تأخر إجراؤها. لكن البعض يحذر من تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكونها تنفذ في ظروف اقتصادية غير عادية بفعل العقوبات الأميركية، وستزيد من أعباء المواطن غير القادر على تحمل المزيد من الغلاء الفاحش الذي أضعف الطبقة المتوسطة في إيران وزاد رقعة الطبقة الفقيرة. لكن الاحتجاجات هذه المرة شملت نطاقاً محدوداً في إيران على عكس الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها البلاد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 جراء رفع أسعار البنزين ثلاثة أضعاف حينها. وتركزت الاحتجاجات الأخيرة في جنوب غرب البلاد الأكثر تهميشاً وفقراً، في مدن معدودة بمحافظات خوزستان وجهار محال بختياري ولرستان، فضلاً عن مناطق محدودة في طهران وخراسان الرضوية. وتراجع نطاق الحراك خلال الأيام الأخيرة، ويكاد يكون قد انتهى، مع عدم تسجيل أي تجمّع يذكر خلال ليلة الإثنين-الثلاثاء. وأكدت وكالة «إرنا» الرسمية، الجمعة الماضي، وقوع احتجاجات في مدن إيرانية، ومهاجمة متجر ومسجد، واتهمت من وصفتهم بأنهم «مثيرو الفتنة» بالسعي لحرف الاحتجاجات عن مسارها المطلبي المدني. لكن باستثناء هذا التقرير لم ترد أنباء أخرى عبر وكالات الأنباء الإيرانية عن الاحتجاجات. وباتت شبكات التواصل مصدراً لتداول الأنباء حولها، ونشر فيديوهات وصور، لم يتسنّ لـ«العربي الجديد» التحقق من صحتها. وتُظهر هذه الفيديوهات انتشار قوات الأمن الداخلي والشرطة في مدن إيرانية، ومحاولتها تفريق المحتجين في بعض المدن وسط إطلاق قنابل غازات مسيلة للدموع، فضلاً عن سماع دوي إطلاق نار. إلا أن النائب عن مدينة دشت آزادجان وهويزة بمحافظة خوزستان قاسم ساعدي، قال لموقع «ديده مان» إن معظم الفيديوهات المنتشرة تعود إلى احتجاجات نوفمبر 2019. وعزا السبب الرئيس للاحتجاجات في خوزستان إلى نقص المياه وليس الغلاء.

> إيران قررت ترشيد الأسعار للخروج من المشاكل الاقتصادية

ولم تعلن السلطات الإيرانية بعد عما إذا كانت الاحتجاجات قد خلّفت قتلى، لكن نائبين إيرانيين تحدثا عن مقتل مواطنين اثنين في هذه الاحتجاجات. بالتوازي، نشر التلفزيون الرسمي الإيراني، أمس الثلاثاء، تفاصيل عن اعتقال مواطنين فرنسيين اثنين، قال إنهما شاركا في احتجاج ضد الحكومة.

ضغوط للعودة إلى الاتفاق النووي

وعزا الخبير الإيراني محمد حسين أنصاري فرد، في حديث مع «العربي الجديد»، الاحتجاجات الحالية إلى «الصدمة» التي أحدثتها خطة الحكومة لرفع أسعار سلع أساسية يستهلكها المواطنون يومياً، قائلاً إن الحكومة تعاملت بضعف واستعجال بالإعلان المسبق عن خطتها من دون إقناع الشارع بها. لكنه توقع أن تنجح الحكومة خلال الشهور المقبلة في تنظيم الأسواق، مؤكداً أن هذه الاعتراضات ستنتهي ويعود الهدوء. ورأى أنصاري فرد أن خطة ترشيد الأسعار لها علاقة بمفاوضات فيينا النووية المتعثرة، مشيراً إلى أن إيران قامت بهذه العملية الجراحية الاقتصادية للخروج من المشاكل الاقتصادية بغية حضور المفاوضات «من موضع قوة» وتدعيم اقتصادها في مواجهة العقوبات الأميركية، وأضاف أن خطوة ترشيد الأسعار ربما تكون أيضاً مدفوعة بالمخاوف التي أثارتها الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي في العالم. وعما إذا كانت الاحتجاجات الأخيرة تشكل ضغطاً على الحكومة الإيرانية للعودة السريعة إلى مفاوضات فيينا للتوصل إلى اتفاق لرفع العقوبات، استبعد أنصاري فرد ذلك «لكونها محدودة».

غياب الثقة بقرارات الحكومة

ومرّت الاحتجاجات في إيران بعد الثورة الإسلامية التي انطلقت عام 1979 بمراحل عدة. وقال الصحافي الإيراني ياشار سلطاني، لـ«العربي الجديد»، إن أولى الاحتجاجات الرسمية والكبيرة بعد الثورة تعود إلى عام 1999 في عهد حكومة الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، حين نظّم طلاب جامعة طهران احتجاجات في الحي السكني للجامعة. وأضاف سلطاني أن هذه الاحتجاجات كانت نخبوية والمطالب كانت مختلفة تدور حول حرية التعبير والديمقراطية. ووقعت مواجهات بينهم وبين قوات الشرطة و«الباسيج».

إلا أن البلاد شهدت بعد 10 أعوام احتجاجات واسعة عام 2009 كانت سياسية على نتائج الانتخابات الرئاسية والإعلان عن فوز الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد. وأشار سلطاني إلى أن المشاركة فيها لم تقتصر على النخب وإنما شارك فيها أيضاً مواطنون من مختلف الطبقات. وأوضح سلطاني أن الاحتجاجات التي شهدتها إيران عام 2017 وثم عام 2019 وتلك التي جرت خلال الأيام الماضية مختلفة عن سابقاتها في طبيعتها ومطالبها، فمحركها الأساسي هو الاقتصاد والمعيشة، مشيراً إلى أنها انتقلت من المطالبة بحرية التعبير إلى المطالبة بتحسين الظروف المعيشية.

تحصل هذه الاحتجاجات في إيران فيما تتصدر البلاد قائمة الدول الداعمة للسلع الأساسية في العالم، وتبلغ قيمة دعمها السنوي لهذه السلع 100 مليار دولار، منها 30 مليار دولار لدعم الطاقة، وفق سلطاني. ولفت إلى أن السبب وراء اندلاع هذه الاحتجاجات في ظل هذا الدعم الهائل للسلع يعود إلى «التوزيع غير العادل» للدعم الحكومي، حيث يصل من هذا الدعم فقط 6,3 في المائة لـ25 مليوناً يشكلون الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل في البلاد، فيما يصل نحو 49 في المائة منه إلى الطبقات الغنية (نحو عشرة ملايين) والبقية (45,1 في المائة) إلى الطبقات المتوسطة. وتقول الحكومة إنها تهدف من خلال إلغاء دعم بعض السلع إلى «توزيعه العادل» بين مختلف الشرائح عبر دعم نقدي شهري. وحاول رئيسي طمأنة الشارع خلال الأسبوع الماضي معلناً في كلمة متلفزة عن رفع الدعم النقدي للمواطن لشهرين مقبلين من 3,5 إلى 4,5 أضعاف (يرتفع ما يتلقاه المواطن من 11 إلى 14 دولاراً)، وهو ما سيتحول لاحقاً إلى بطاقات تموين إلكترونية. ولفت سلطاني إلى «غياب الثقة» بالسلطات، مؤكداً أن التضخم يثقل كاهل المواطنين نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة فضلاً عن دور مؤثر للعقوبات.

لقاء مرتقب بين وزيري الخارجية السعودي والإيراني

يتحضّر وزيرا الخارجية الإيراني والسعودي، حسين أمير عبد اللهيان وفيصل بن فرحان، للقاء محتمل قريب بينهما، سيكون بحال حصوله ارتقاء بمستوى الحوار المنعقد بين البلدين

قال البرلماني الإيراني، جواد كريمي قدوسي، أمس الثلاثاء، إن وزيري خارجية إيران والسعودية، حسين أمير عبد اللهيان وفيصل بن فرحان، سيلتقيان في العاصمة السعودية الرياض قريباً. وتحدث كريمي قدوسي، في تصريحات أدلى بها لوكالة «فارس» الإيرانية للأنباء، عن أجندة المباحثات المرتقبة بين الوزيرين في حال حصول اللقاء، قائلاً إنها ستتناول قضايا ثنائية مثل إعادة فتح السفارات بشكل متبادل، وقضايا إقليمية، من بينها خصوصاً الأزمة اليمنية. من جهتها، أوضحت مصادر إيرانية مطلعة لـ«العربي الجديد» أن اللقاء المحتمل بين الوزيرين يأتي بعد اتفاق مبدئي عليه خلال الجولة الخامسة للحوار بين طهران والرياض والتي عقدت في العاصمة العراقية بغداد في شهر إبريل/ نيسان الماضي، ونقلت وكالة «إرنا» الإيرانية للأنباء أمس عن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، قوله إن لا تطورات بشأن المحادثات بين إيران والسعودية. وأشارت المصادر التي فضّلت عدم الكشف عن هويتها إلى أنه لا موعد محدداً بعد للقاء، لكن الجهود والاتصالات العراقية متواصلة بين الطرفين لعقده في أقرب وقت ممكن، لافتة إلى أن التحركات العراقية تكثفت خلال الأسبوع الأخير، لاستكمال الترتيبات لعقد اللقاء وتحديد موعد.

اكد خطيب زادة ان جولة الحوار الخامسة كانت إيجابية (عطا كيناري/ فرانس برس)

وانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض في عام 2016، بعد مهاجمة إيرانيين السفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مدينة مشهد، شرقي البلاد، على خلفية الاحتجاجات على إعدام الرياض رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر. إثر ذلك، أغلقت منظمة التعاون الإسلامي ممثلية إيران لدى المنظمة في جدة في شهر إبريل 2017. وانطلق الحوار بين إيران والسعودية في إبريل 2021 في بغداد، بعدما تكللت جهود الحكومة العراقية وأطراف إقليمية أخرى بجمع الطرفين على طاولة واحدة. وكانت الجولة الخامسة من الحوار قد عقدت الشهر الماضي في بغداد، وشارك فيها نائب أمين مجلس الأمن القومي الإيراني سعيد إيرواني، ورئيس الاستخبارات السعودي خالد الحميدان، بحضور رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي.

وكان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة قد أكد أواخر الشهر الماضي أن المباحثات الخامسة بين بلاده والسعودية «كانت إيجابية وجادة وتسير إلى الأمام»، معرباً عن أمله في أن ترتقي إلى «مستوى سياسي عالٍ». في الأثناء، بعد خلاف بين إيران وكلٍ من السعودية والكويت أخيراً حول حقل «الدرة» أو «آرش» للغاز، قال وزير الطاقة السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان، أول من أمس الإثنين، إن «الكويت والسعودية تريدان بحث موضوع حقل غاز الدرة كفريق واحد مع إيران». وأضاف الوزير السعودي، خلال كلمته في جلسة حوارية بافتتاح مؤتمر الشرق الأوسط التاسع والعشرين للبترول والغاز، والمقام في مملكة البحرين: «نمضي قدماً في ما يتعلق بهذا الحقل، أصدرنا بياناً مشتركاً نحث فيه إيران على الحضور إلى طاولة المفاوضات إذا كانت تزعم أن لها حصة في الحقل، وهو ما يظل زعماً».

صابر...